برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

COVID-19 RESPONSE

العمل مع الطبيعة لحماية البشرية

استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجائِحَة «كوفيد19-»

يقفُ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب البلايين من الناس الذين يعانون من تبعات جائِحَة «كوفيد19-». وتتمثّل الأولوية العاجلة في توفير الحماية لهم. بيد أنّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقع عليه أيضاً واجب مساعدة الدول على إعادة بناء أنفسها على نحو أفضل بعد انتهاء الجائِحَة لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية.

أثبتت جائِحَة «كوفيد19-» أنّ صحة البشر وصحة الكوكب الذي يعيشون عليه كُلٌ واحدٌ لا يتجزأ. فالنشاط البشري غيّر تقريباً كل ركن من أركان الأرض، مما جعل البشر على اتصال بنواقل جديدة للأمراض: خمسة وسبعون في المائة من جميع الأمراض المُعدية الناشئة بين البشر تنتقل من الحيوانات. كما أنّ التهديدات الطويلة الأجل الناتجة عن تغيُّر المناخ وفقدان النظام البيئي والتنوع البيولوجي تنبُع كذلك من تدمير الطبيعة.

لطالما كانت الفكرة المتمثلة في أن العالم الطبيعي المزدهر ضروري لصحة الإنسان والمجتمعات والاقتصادات تشكّل جزءاً أساسياً من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولكن بات لزاماً الآن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم مزيدٍ من الدعم للبلدان في سعيها للحد من مخاطر الجوائح المستقبلية من خلال استعادة النُّظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي المفقود، ومكافحة تغيُّر المناخ والحد من التلوث.

وسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعمَ للدول والشركاء من أجل تمكينهم من اتخاذ إجراءات علمية وسياساتية قوية تدعم كوكباً أكثر صحة واستثمارات أكثر خضرة من خلال ولايته الأساسية وبرنامج عمله. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توسيع نطاق شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيزها لتلبية احتياجات البلدان في الوقت الذي تسعى فيه جميعها إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس والاتفاقات الحاسمة الأخرى. وسوف يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الانتقال العادل إلى نماذج اقتصادية جديدة تحمي فقراء العالم وضعفاءه - فهؤلاء هم الأكثر معاناة من الجوائح والتدهور البيئي.

مع انتشار جائِحَة «كوفيد19-»، وجّه الكوكب أقوى تحذير له حتى الآن بأن البشرية يجب أن تتغير. وكان إغلاق الاقتصادات مجرد استجابة قصيرة الأجل لهذا التحذير. ولا يمكن الاستمرار في تحمل تبعات هذا الإغلاق. فلا يمكن لدول العالم أن تحقق الرخاء إلا ببناء اقتصادات مزدهرة تعمل مع الطبيعة، وليس ضدها.

إنغر أندرسون،
المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إنغر أندرسون،
المديرة التنفيذية لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

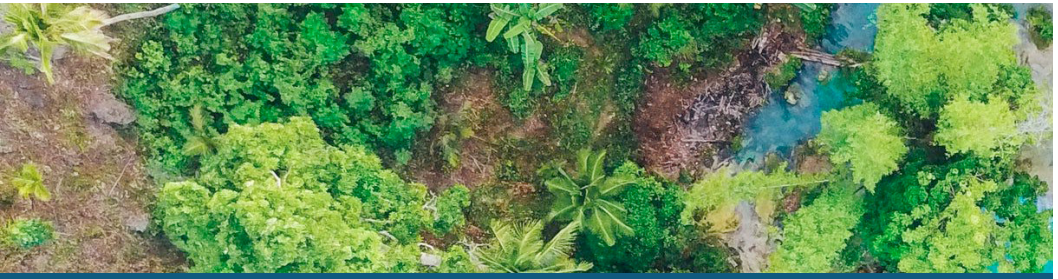

> مع انتشار جائِحَة «كوفيد19-»، وجّه الكوكب أقوى تحذير له حتى الآن بأن البشرية يجب أن تتغير. وكان إغلاق الاقتصادات مجرد استجابة قصيرة الأجل لهذا التحذير

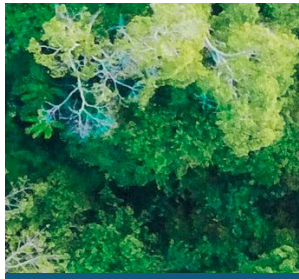

السياق

ينبغي قراءة هذه الوثيقة في سياق تقرير الأمين العام حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائِحَة «كوفيد19-»، وإطار عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائِحَة «كوفيد19-».
ولدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجائِحَة «كوفيد19-»، سيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع بقية منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعمَ اللازم للدول الأعضاء.
وتتسم النقطتان التاليتان من تقرير الفريق الأول بأهمية خاصة بالنسبة لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

- **لا تزال خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ أفضل فرصة لنا لمستقبلٍ أكثر إشراقاً**. وكان إحراز تقدم أسرع في هذهِ العمليات من شأنه أن يُمكّن العالم من الاستعداد بشكلٍ أفضل لمواجهة جائِحَة «كوفيد19-» - مع امتلاك أنظمة صحية أكثر متانة، وانخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر، وتراجع عدم المساواة بين الجنسين، وبيئة أكثر صحة، ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود.
- **لا توفر جائِحَة "كوفيد19-" "بصيصاً من الأمل" للبيئة، ولكنها توفر الدافع لإعادة النظر في علاقتنا مع الطبيعة وبناء عالمٍ أفضل**. وينبغي للحكومات أن تستجيب لأزمة جائِحَة «كوفيد19-» من خلال اتخاذ قرارات سياساتية واستثمارية تعالج أيضاً الأزمات الأخرى، مثل تلوث الهواء وحالة الطوارئ المناخية.

الاستجابة 1:
مرحلة الطوارئ الطبية والإنسانية

إن الآثار السلبية على صحة الإنسان وصحة الكوكب ستأتي من مصادر عديدة في أثناء تعامل العالم مع جائِحَة "كوفيد19-":
ارتفاع حاد في النفايات الخطرة - مثل معدات الوقاية الشخصية والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية - وملايين اللترات من مياه الصرف الصحي، والاستخدام الهائل للمنظفات والمطهرات والمحاليل المضادة للميكروبات. وستركز استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذه التحديات الناشئة على ما يلي:

- **المعرفة والمعلومات والتوعية** - تثقيف صناع القرار في الخطوط الأمامية حول كيفية التعامل مع النفايات الطبية الناتجة عن جائِحَة «كوفيد19-»، مع التركيز القوي على كفاءة استخدام الموارد وإعادة التدوير في عملية الإنتاج.
- **إجراء تقييمات للقدرات القُطرية على إدارة النفايات الطبية** - مساعدة واضعي السياسات على وضع استراتيجيات على المدى القصير للاستفادة الكاملة من القدرات القائمة، وعلى المدى الطويل، دعم إجراء تقييم عالمي للقدرة على إدارة النفايات الطبية لمساعدة الدول على إدماج استراتيجيات النفايات الناتجة عن الجوائح والأوبئة في التأهب للأزمات والتصدي لها.

«

- **السياسات والأطر القانونية لإدارة النفايات الملوَّثة الناتجة عن جائِحَة "كوفيد19-"** - دراسة تشريعات إدارة النفايات ووضع إرشادات لتكييفها مع التحديات التي فرضتها جائِحَة «كوفيد19-».
- **فصل النفايات الناتجة عن جائِحَة "كوفيد19-" وفرزها وتخزينها وتكديسها** - تعزيز تقنيات وأساليب إدارة النفايات السليمة بيئياً - بما في ذلك الحل المؤقت المتمثل في تكديس النفايات ومنع إلقائها أو حرقها في المقالب المكشوفة، مما قد يفضي إلى مشاكل صحية أخرى.
- **بنية تحتية وقدرات جديدة** - دعم الدول لبناء بنية تحتية جديدة للتعامل مع النفايات الطبية. فعدم الحصول على التكنولوجيات الحديثة لمعالجة النفايات الطبية الملوثة المختلطة يشكل تحدياً هائلاً لمعظم البلدان النامية.

في حين أن هناك حاجة واضحة للتركيز على الاستجابة الإنسانية العاجلة، لا يمكن للحكومات أن تغفل عن الاستدامة البيئية.

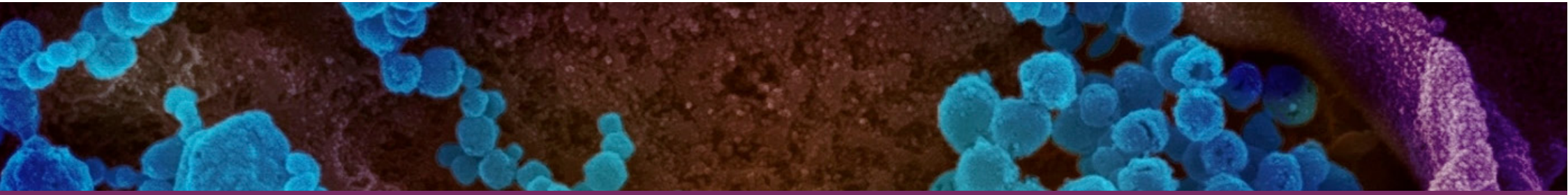

الاستجابة 2:
تغيير جذري لصالح الطبيعة والبشر

إن وجود كوكب ينعم بالسلامة والصحة أمر بالغ الأهمية لقدرتنا على التعافي من جائِحَة "كوفيد19-" ومنع الأزمات الحيوانية المصدر في المستقبل التي تنتقل بين البشر والحيوانات. إن تدهور النُّظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي داخلها - من فقدان الموائل وتعديلها، والتنمية الزراعية، وتغيُّر المناخ، والتلوث، والاستغلال المفرط للأنواع - يزيد من خطر تفشي جوائح الأمراض الحيوانية المصدر. وستركز استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بهذه التحديات على ما يلي:

- **تعزيز الخيارات العلمية والسياساتية لتحسين فهم التهديدات الحيوانية المنشأ والتصدي لها** - تصميم برنامج للمخاطر الحيوانية المصدر والاستجابة لتحسين قدرة البلدان على الحد من التهديدات الحيوانية المصدر من خلال النُّهج ذات التأثير الإيجابي للطبيعة. ويشمل ذلك توفير خيارات جديدة للسياسات القائمة على العلم؛ ورسم خرائط عالمية جديدة للمخاطر الناجمة عن تجارة الحياة البرية غير المنظمة، وتجزئة الموائل، وفقدان التنوع البيولوجي؛ وتوسيع الاستجابات السياساتية المدفوعة بالطلب للدول.

- **الاستثمار في الطبيعة من أجل تحسين صحة الإنسان، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، واستعادة سبل كسب الرزق** - توسيع نطاق الفرص المتاحة لتقييم الطبيعة والاستثمار فيها كجزءٍ من الاستجابة لأزمة جائِحَة «كوفيد19-».
- **الاستعانة بالعلم والدعم التقني والمناصرة لضمان إحراز تقدم في القضايا البيئية من خلال العمليات العالمية** - دعم الدول للوفاء بالتزامات أقوى بموجب اتفاق باريس، والاتفاق على الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، واعتماد إطار إدارة المواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020. هذا بالإضافة إلى توفير الدعم لهذه الدول من أجل تمكينها من الوفاء بالالتزامات المقطوعة لهذه العمليات وغيرها.
- **زيادة الوعي بالروابط بين الطبيعة والصحة وسُبل العيش المستدامة** - زيادة الوعي العام بالروابط البيئية والصحية البشرية، وخلق الدعم العام لفرص النمو الأخضر في إطار الانتعاش الاقتصادي، ومناصرة سُبل العيش المستدامة والخيارات الذكية من خلال حملات الاتصال والمنصات التعليمية.
- **التعلم المستمر**: مع عدم قدرة أكثر من بليون طالب على الذهاب إلى المدارس بسبب الحائحة، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع قادة في التعليم البيئي لإنشاء "مدرسة الأرض"، وهي مجموعة مبتكرة من الدروس التي تستضيفها منصة TED-Ed. كما سيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمعلمين والحكومات لدمج المواضيع البيئية في المناهج التعليمية لمساعدة العالم على "التعلم مرة أخرى بشكل أفضل".

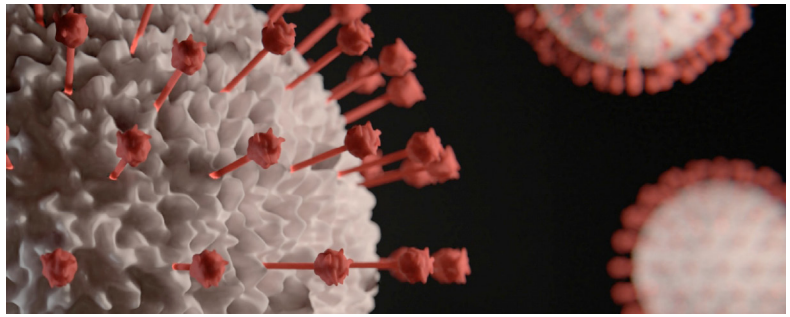

في العقود الثلاثة الماضية وحدها، اكتُشف أكثر من 30 مسبباً من مسببات أمراض البشرية الجديدة، ومنها 75 في المائة كان منشؤها من الحيوانات. ويجب أن تكون هذا الجائِحَة لحظة لا تتكرر أبداً.

الاستجابة 2: الصناديق والمبادرات الرئيسية

- **الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لعقد الأمم المتحدة لاستعادة النُّظم الإيكولوجية** - سيحفز استعادة النشاط الاقتصادي من جديد لتوفير فرص العمل وزيادة إمدادات السلع والخدمات من النُّظم الإيكولوجية الصحية.
- **مرفق يورو سيد للمساعدة الرأسمالية الأولية لاستعادة الغابات والمسطحات الطبيعية** - سوف يركز هذا المرفق، الذي يبلغ تمويله حالياً 25 مليون يورو، على خلق فرص العمل وتشجيع العمالة الريفية في المناطق ذات الأولوية التي تضررت بشدة من الجائِحَة الحالية أو معرضة للخطر.
- **الصندوق المجتمعي لتعزيز القدرة على الصمود** - سيقدم هذا الصندوق، الذي يبلغ تمويله 20 مليون يورو، منحاً صغيرة للمجتمعات المحلية لإعادة بناء مجتمعات قادرة على الصمود من خلال حلول قائمة على الطبيعة.
- **إحداث تحول جذري في الزراعة والنُّظم الغذائية** - سوف يساعد ذلك واضعي السياسات على إصلاح الزراعة، بما في ذلك من خلال الإعانات والحلول القائمة على الطبيعة. وسيدعم صندوق AGRI3، الذي يملك نحو بليون دولار أمريكي في شكل قروض متاحة للمزارعين، الانتعاشَ الاقتصادي بعد انتهاء جائِحَة «كوفيد19-» من خلال تسريع التحولات نحو الزراعة المستدامة.
- **تحالف الممولين للمناخ/مبادرة شركات من أجل الطبيعة** - سيوفر حافزاً لضمان تحقيق الالتزام المتمثل في خفض البصمة الكربونية بمقدار جيجا طن واحد (Green Gigaton 1) بحلول عام 2021، ووضع مبادئ للاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة ودعم الشركات للاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة.

كشفت الجائِحَة عن العديد من أوجه الضعف في اقتصاداتنا، وعمّقت أوجه عدم المساواة القائمة، وسلّطت الضوءَ على الحاجة إلى اكتساب القدرة على الصمود والابتكار والتعاون.

الاستجابة 3:

الاستثمار في إعادة البناء بشكلٍ أفضل

يمكن أن تؤدي خضرنة جهود الإنعاش إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الأزمات في المستقبل من خلال ضمان بيئة صحية تساند وجود أشخاص أصحاء. ويمكن أن تشمل مجموعات الحوافز المالية الخضراء والتمويل مركزية الوظائف الخضراء وفرص العمل الكريم؛ والاستثمارات في الثروة العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية والإيكولوجية؛ وتعميم النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والتمويل المسؤول عن استقرار المناخ وسلامة النُّظم الإيكولوجية؛ والنتائج الشاملة للجميع من الناحية الاجتماعية. وعلى وجه التحديد، ستركز استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ما يلي:

- **الوصول إلى الجهات الفاعلة في الاقتصاد الحقيقي لإعادة بناء الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتوسيع نطاقهما وتسريعهما، وخلق فرص عمل خضراء جديدة** -دعم التخطيط الاقتصادي والتنموي الأفضل إلى جانب سلاسل القيمة المستدامة والموفرة للموارد والمسؤولة والقادرة على الصمود والشمول. ويشمل ذلك الوصول إلى الشركات من خلال عقد شراكات مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وتنشيط الأسواق وسلاسل الإمداد للمنتجات الخضراء والمستدامة.

- **ربط جهود التعافي بالانتقال إلى الطاقة النظيفة، والحلول القائمة على الطبيعة، واتفاق باريس** -إثبات كيف أنّ الاستثمارات في الإجراءات المُراعية للمناخ والقائمة على الطبيعة ستحفز إعادة النمو الاقتصادي، وتخلق فرص العمل، وتزيد القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات الحيوانية المصدر. ويتطلب ذلك الربط بين جدولي الأعمال المتعلقين بالتنوع البيولوجي والمناخ في وقت مبكر من دورات التخطيط.

- **دعم الحكومات لإعادة بناء الجيل المقبل من البنية التحتية الاجتماعية والإيكولوجية والإنتاجية** -تعزيز النُّهج المتكاملة القائمة على الاحتياجات عبر دورة حياة البنية التحتية. ويشمل ذلك دعم بناء البنية التحتية المستدامة، وإعادة تصور المدن المستدامة التي تصلح لهذا الغرض في عالم ما بعد جائِحَة «كوفيد19-»، ودعم مجموعات تدابير الانتعاش التمويلي المستدام من خلال الإصلاح المالي، والسندات الخضراء، وغيرها من مبادرات الإقراض بين القطاعيْن العام والخاص.

الاستجابة 3: الأنشطة الرئيسية

- **دعم الإجراءات القُطرية بشأن الوعد المناخي -إعادة توجيه استثمارات الطاقة والتبريد** والإنعاش لتتماشى مع اتفاق باريس، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الآخرين.

- **استهداف القطاعات الكثيفة الكربون والكثيفة** الاستخدام للموارد الطبيعية من خلال إجراءات غنية بالوظائف ومرتبطة عبر جداول أعمال المناخ والطبيعة وكفاءة الموارد.

- **العمل مع المستثمرين ووزارات المالية لتحويل الاستثمارات والإعانات نحو استراتيجيات** قائمة على الطبيعة ومحايدة مناخياً، بما في ذلك من خلال منصات عالمية مثل تحالف نت زيرو أسِت (Net Zero Asset Alliance) وشبكة السياسات المالية الخضراء (Green Fiscal Policy Network).

الاستجابة 4:
تحديث الإدارة البيئية العالمية

أصبح إيجاد حلول للقضايا البيئية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ولكن الجائِحَة أدّت إلى تأجيل الاجتماعات الرئيسية. ويتطلّب هذا الأمر دراسة الكيفية التي يمكن بها للإدارة البيئية العالمية أن تساير الزمن وتواكب التطور. وقد شرعت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالفعل في عقد اجتماعاتها التقنية، السابقة للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، من خلال المنصات الإلكترونية. ويستعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآثار المترتبة على نقل الإدارة البيئية وتعددية الأطراف إلى المنصات الافتراضية المتخصصة في عقد الاجتماعات، وبالتالي تخفيض الأثر البيئي. وعلى وجه التحديد، سيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

- إعداد دراسة تبحث في ممارسات الهيئات الحكومية الدولية في ما يتعلق بالاجتماعات الافتراضية - تطبيق النظام الداخلي على الاجتماعات المنعقدة عبر شبكة الإنترنت، وتحديد الإرشادات واستبانة العقبات والإصلاحات الممكنة.
- دراسة التحديات اللوجستية للانتقال إلى المنصات الإلكترونية والعمل على التغلب عليها.
- تنظيم احتياجات التدريب والتوظيف لضمان حصول برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الأدوات التي تحتاج إليها لدعم الاجتماعات الافتراضية.
- ضمان التنسيق الوثيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمكاتب الإقليمية في الوقت الذي يمضي فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة قدماً في تحديث الإدارة البيئية العالمية.

لمزيد من المعلومات:

unep.org

unep.org/covid-19-updates

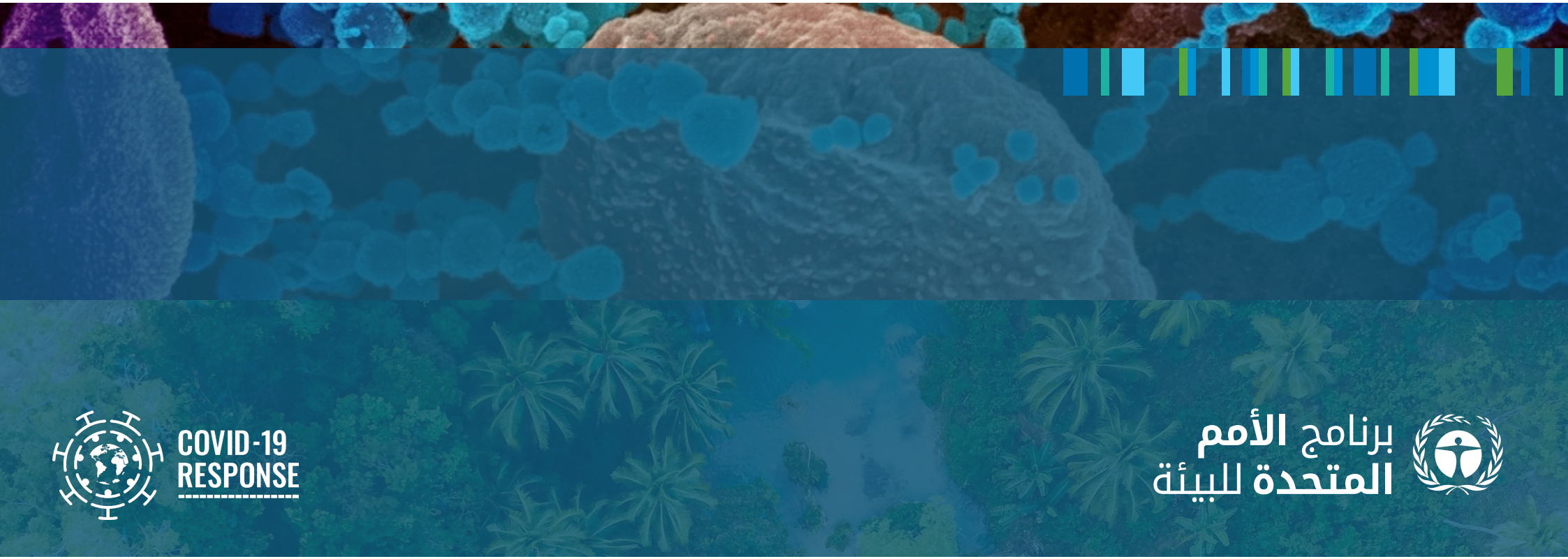

COVID-19
RESPONSE

برنامج **الأمم**
المتحدة للبيئة